تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثاني 2026

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولا: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2024-2026 وتطورات المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2026:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2025 حوالي 9996.3 مليون دينار مقابل 10232.6 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2025، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2025 حوالي 12252.6 مليون دينار مقابل 12490.8 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2025، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 2256.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2258.2 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2025 أو ما نسبته 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2024 حوالي 9439.1 مليون دينار مقابل 10302.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2024، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2024 حوالي 11537.6 مليون دينار مقابل 12371.1 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2024، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 2098.5 مليون دينار أو ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2068.6 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2024 أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1)
الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2024-2026
مليون دينار

البيان	2024	2025	2026
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**10302.5**	**10232.6**	**10930.9**
الإيرادات المحلية	**9578.8**	**9498.3**	**10196**
إيرادات ضريبية	7249.1	7122.5	7656
اقتطاعات تقاعدية	5	4.5	4.0
الإيرادات الأخرى	2324.7	2371.3	2536
المنح الخارجية	**723.7**	**734.4**	**734.9**
إجمالي الإنفاق	**12371.1**	**12490.8**	**13056.1**
النفقات الجارية	10641.8	11022.1	11455.9
النفقات الرأسمالية	1729.3	1468.7	1600.2
العجز بعد المنح	**-2068.6**	**-2258.2**	**-2125.2**
العجز قبل المنح	**-2792.3**	**-2992.5**	**-2860.1**

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2026 بعد المنح حوالي 550.7 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 541.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 645.4 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2026 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 560.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025.

جدول رقم (2)

الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2023-2025

مليون دينار

البيان	2023	2024	2025
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**9143.7**	**9439.1**	**9996.3**
الإيرادات المحلية	**8432**	**8734.5**	**9312.3**
إيرادات ضريبية	6184.2	6404.9	6838.9
اقتطاعات تقاعدية	5.4	4.5	4.0
الإيرادات الأخرى	2242.4	2325.1	2469.3
المنح الخارجية	**711.7**	**704.6**	**684**
إجمالي الإنفاق	**11004**	**11537.6**	**12252.6**
النفقات الجارية	9626.8	10368	10852.2
النفقات الرأسمالية	1377.2	1169.6	1400.4
العجز بعد المنح	**-1860.3**	**-2098.5**	**-2256.3**
العجز قبل المنح	**-2572.1**	**-2803.1**	**-2940.3**

جدول رقم (3)

الإيرادات والنفقات الفعلية للربع الثاني للاعوام 2024- 2026

مليون دينار

البيان	2024	2025	2026
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**2522.0**	**2527.4**	**2623.1**
الإيرادات المحلية	**2493.7**	**2508.6**	**2528.3**
إيرادات ضريبية	1806.5	1820.5	1894.8
اقتطاعات تقاعدية	1.1	1.0	1.0
الإيرادات الأخرى	686.1	687.2	632.6
المنح الخارجية	**28.3**	**18.7**	**94.8**
إجمالي الإنفاق	**2864.8**	**3068.7**	**3173.8**
النفقات الجارية	2529.0	2716.7	2827.5
النفقات الرأسمالية	335.8	352.0	346.3
العجز بعد المنح	**-342.8**	**-541.4**	**-550.7**
العجز قبل المنح	**-371.1**	**-560.1**	**-645.4**

ثانيا:الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2024:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2024 ما قيمته 8734.5 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2024 والبالغة حوالي 9578.8 مليون دينار، اي بانخفاض بلغ حوالي 844.3 مليون دينار او ما نسبته 8.8%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 844.2 مليون دينار .

وتعود اسباب انخفاض الايرادات الضريبية الى انخفاض الضريبة على السلع والخدمات نتيجة لانخفاض ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 50 مليون دينار وانخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 187.3 مليون دينار ، فيما تعود اسباب انخفاض الايرادات غير الضريبية الى تراجع بيع السلع والخدمات عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 109.3 مليون دينار وارتفاع بند ايرادات دخل الملكية بنحو 166.6 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2025:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2025 ما قيمته 9312.3 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2025 والبالغة حوالي 9498.3 مليون دينار، اي بانخفاض بلغ حوالي 186 مليون دينار او ما نسبته 2%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض بند الايرادات الضريبية بحوالي 283.6 مليون دينار .

وتعود اسباب انخفاض الايرادات الضريبية الى انخفاض الضريبة على السلع والخدمات نتيجة لانخفاض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بنحو 147.2 مليون دينار وانخفاض ضريبة مبيعات القطاع التجاري بنحو 2 مليون دينار، فيما تعود اسباب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية الى ارتفاع بند إيرادات دخل الملكية بنحو 48.1 مليون دينار و تراجع إيرادات بيع السلع والخدمات عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 50.3 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام 2026:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام 2026 ما قيمته 2528.3 مليون دينار مقابل 2508.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025، أي بارتفاع بلغ 19.7 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 74.3 مليون دينار وانخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 54.6 مليون دينار ، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني ما نسبته 24.8% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 10196 مليون دينار.

وعلى صعيد الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الثاني من عام 2026 مقارنة بنفس الفترة من عام 2025 فقد جاء نتيجة انخفاض الإيرادات المختلفة بما قيمته 45.9 أو ما نسبته 20.8%، وانخفاض حصيلة إيرادات دخل الملكية بما قيمته 8 مليون دينار أو ما نسبته 3.5%، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بما قيمته 0.7 مليون دينار أو ما نسبته 0.3%.

بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 24.9% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2026 والبالغة حوالي 2540 مليون دينار.

كما جاء الارتفاع في الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي محصلة لارتفاع الضريبة العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 74.6 مليون دينار أو ما نسبته 7.2%، وانخفاض حصيلة الضريبة العامة على "الدخل والأرباح" بما قيمته 10.2 مليون دينار أو ما نسبته 1.5%، وارتفاع الضرائب على "التجارة والمعاملات الدولية" بما قيمته 7.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.3%، وارتفاع حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 2.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.9%.
شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 24.7 % من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2026 والبالغة حوالي 7656 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الثاني من عام 2026 ما مقداره 94.8 مليون دينار مقابل 18.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025 أي بارتفاع بلغ حوالي 76 مليون دينار أو ما نسبته 406% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2026 ما مقداره 2623.1 مليون دينار مقابل 2527.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025، أي بارتفاع مقداره 95.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.8%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 24% خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 10930.9 مليون دينار.

ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2024:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2024 حوالي 11537.6 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2024 والبالغ حوالي 12371.1 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 833.5 مليون دينار أو ما نسبته 6.7%، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة انخفاض النفقات الجارية بحوالي 273.8 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 559.7 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2024.

حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2024 ما نسبته 93.3% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2024.

2. النفقات العامة في عام 2025:

بلغ اجمالي الانفاق خلال عام 2025حوالي 12252.6 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2025 والبالغ حوالي 12490.8 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 238.2 مليون دينار او ما نسبته 1.9% ، و يعود سبب الانخفاض نتيجة الانخفاض في النفقات الجارية بحوالي 169.9 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 68.3 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره خلال موازنة عام 2025.

حيث شكل الانفاق الفعلي لعام 2025 ما نسبته 98.1% من اجمالي الانفاق المقدر في موازنة عام 2025.

3. النفقات العامة خلال الربع الثاني من عام 2026:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2026 حوالي 3173.8 مليون دينار مقابل 3068.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 105 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بحوالي 110.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%، وانخفاض النفقات الراسمالية بمقدار 5.7 مليون دينار أو ما نسبته 1.6%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 346.3 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2026 مقارنة مع ما مقداره 352 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثاني من عام 2026 ما نسبته 21.6% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2026 والبالغة حوالي 1600.2 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: وزارة الادارة المحلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاشغال العامة، وزارة التنمية الاجتماعية ،وزارة السياحة و الاثار /السياحة، وزارة الصحة، ووزارة الزراعة ، حيث شكلت هذه المشاريع نحو 36.4% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثاني من هذا العام.

خامساً:الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 11.2مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2026 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الانفاق على مشاريع وزارة الاشغال العامة والاسكان، وزارة التربية والتعليم ، وزارة الصحة، وزارة الشباب، وزارة المياه والري ووزارة السياحة/دائرة الاثار العامة حيث شكلت نحو 78.2% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً:عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2026 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 1134.5 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 37694.4 أو ما نسبته 83.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر حزيران من عام 2026 مقابل 36559.9 مليون دينار في نهاية عام 2025 أو ما نسبته 83.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025، علما بان صافي الاقتراض الداخلي (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 896.7 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2026 مقارنة بمبلغ 987.8 مليون دينار نهاية عام 2025.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 35135.3 مليون دينار أو ما نسبته 78.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية شهر حزيران لعام 2026 مرتفعا بحوالي 1026.2 مليون دينار، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة وتمويل عجز سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية، ومن الجدير بالذكر بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 9.6 مليار دينار.

1. الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2026 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 176.8 مليون دينار ليصل إلى 20639.3 مليون دينار أو ما نسبته 45.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني من عام 2026 مقابل ما مقداره 20462.5 مليون دينار أو ما نسبته 46.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2025، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2024 حوالي 19335.0 مليون دينار أو ما نسبته 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- تمويل عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2026 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2025، فقط اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 176.8 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 320.3 مليون دينار وانخفاض اسعار صرف العملات بقيمة 143.5 مليون دينار.

	رصيد 2024	أثر التغير في أسعار العملات	إثر العمليات (السحب (+) والتسديد(-))	رصيد 2025	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) والمسحوبات (+)	رصيد Jun-2026
يورو	2262	325.1	421.5	3008.6	-92.3	76.9	2993.2
ين ياباني (كل 100)	565.4	5.0	49.7	620.1	-21.8	-10.2	588.1
يوان صيني	26.4	1.1	-1.3	26.2	0.8	-0.7	26.3
وحدة حقوق السحب	1827.1	92.4	35.0	1954.5	-19.5	74.5	2009.5
دينار كويتي	584	6.9	54.6	645.5	-5.2	-8.7	631.6
ون كوري	53.6	0.6	1.1	55.3	-3.7	-2.0	49.6
باقي العملات	14016.5	23.2	112.6	14152.3	-1.8	190.5	14341.0
المجموع	**19335**	**454.3**	**673.2**	**20462**.5	**-143.5**	**320.3**	**20639.3**

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الامريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) ارتفاعا في نهاية الربع الثاني من عام 2026 بمبلغ 201.7 مليون دينار ليبلغ 14134.3 مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 13932.5 مليون دينار نهاية عام 2025 ومبلغ 13788.4 مليون دينار نهاية عام 2024، ومن الجدير بالذكر بان نسبة الدين المقيمة بالدولار الى اجمالي محفظة الدين تشكل النسبة الاكبر وذلك نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة باليورو فقد انخفضت بحوالي 15.4 مليون دينار لتصبح حوالي 2993.2 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2026 مقارنة بحوالي 3008.6 مليون دينار في نهاية عام 2025 وفي عام 2024 بلغت حوالي 2262.0 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 76.9 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 92.3 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيّمة بالين الياباني انخفاضاً بحوالي 32.0 مليون دينار لتصبح حوالي 588.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2026 مقارنة بنهاية عام 2025 حيث بلغت حوالي 620.1 مليون دينار وفي عام 2024

بلغت حوالي 565.4 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الثاني من عام 2026 كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 10.2 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 21.8 مليون دينار.
اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق السحب الخاصة فقد ارتفعت بحوالي 55.0 مليون دينار لتصبح حوالي 2009.5 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2026 بالمقارنة مع نهاية عام 2025 حيث بلغت حوالي 1954.5 مليون دينار وفي عام 2024 بلغت حوالي 1827.1 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 74.5 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 19.5 مليون دينار.

علما بانه تم سحب الشريحة الخامسة من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 94.9 مليون دينار خلال شهر كانون اول 2025 وتم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 95.3 مليون دينار خلال شهر حزيران 2025 بالإضافة الى ما تم سحبه خلال السنوات السابقة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وعلى النحو التالي:

- تم سحب الشريحة الخامسة من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 94.9 مليون دينار خلال شهر كانون اول 2025.
- تم سحب الشريحة الرابعة من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 95.3 مليون دينار خلال شهر حزيران 2025.
- تم سحب الشريحة الثالثة من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 91.1 مليون دينار خلال شهر كانون اول 2024.
- تم سحب الشريحة الثانية من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 90.7 مليون دينار خلال شهر تموز 2024.
- تم سحب الشريحة الأولى من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 135.1 مليون دينار خلال شهر كانون ثاني 2024.
- تم سحب الشريحة السادسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 22.7 مليون دينار خلال شهر تموز 2023.
- تم سحب الشريحة الخامسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 240.9 مليون دينار خلال شهر كانون الأول 2022.
- سحب الشريحة الرابعة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 129.6 مليون دينار خلال شهر تموز 2022.
- تم تحويل حصة المملكة من التوزيع العام لحقوق السحب الخاص (SDRs) لسنة 2021 بقيمة 330.7 مليون دينار الى حساب الخزينة العام خلال شهر نيسان 2022.
- خلال الربع الأول 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 236.6 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 2020 /3/26 وذلك بعد انتهاء المراجعة الرابعة مع الصندوق.
- خلال حزيران من عام 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 145.7 مليون دينار.
- توقيع اتفاقية عام 2020 قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار.

- تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه/اعادة اقراض لسلطة المياه:

تم تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة على سلطة المياه حتى نهاية الربع الثاني من عام 2026 بحوالي 36.3 مليون دينار في حين بلغت حوالي 66.1 مليون دينار نهاية عام 2025.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثاني من عام 2026 بمبلغ 957.7 مليون دينار ليصل إلى حوالي 17055.1مليون دينار أو ما نسبته 37.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر حزيران عام 2026، مقابل ما مقداره 16097.4 مليون دينار أو ما نسبته 36.8% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2025 و14843.4 مليون دينار نهاية عام 2024 او ما نسبته 35.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 577.7 مليون دينار، وارتفاع الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 380.0 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وبشكل رئيسي من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بقيمة 864.9 مليون دينار وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية لسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 72.8 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2026.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 849.4 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2026 ليصل الى حوالي14496.0 مليون دينار مقابل ما مقداره 13646.7مليون دينار في نهاية عام 2025 و 12937.3 مليون دينار نهاية عام 2024، وقد جاء هذا الارتفاع في نهاية الربع الثاني من عام 2026 محصلة لارتفاع اجمالي الودائع (موازنة ومكفول) بمبلغ 108.3 مليون دينار وارتفاع اجمالي الدين الداخلي موازنة ومكفول بعد SSIF بمبلغ 957.7 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

لا توجد استحقاقات اقساط على السلطة خلال الربع الثاني من عام 2026 وعام 2025 بالمقابل بلغت الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية عام 2024 حوالي 75 مليون دينار، في حين بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة عام 2023 حوالي 3.5 مليون دينار، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

تمويل عجز الموازنة:

بلغ اجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حوالي 712.2 مليون دينار وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة البالغ 1273.0 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2026.

***يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.**